ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003

أ.م.د. لورنس يحيى صالح* عقيل مكي كاظم**

المستخلص:

لقد أصبح تنويع مصادر الدخل العراقي ضرورة حتمية خصوصاً في ظل الانخفاض الذي شهدتهُ أسعار النفط العالمية منذ العام 2014، وفي ظل استمرار الاعتماد أحادي الجانب على النفط وعوائده المالية في تمويل الموازنات العراقية التي غلب عليها الطابع ألريعي، مما استدعى البحث عن مصادر بديلة للتمويل بعيداً عن هيمنة العوائد النفطية ومخاطر هذا الاعتماد المتواصل على هذه العوائد دون تنشيط بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لتقوم بواجبها في تمويل الموازنات العراقية السنوية.

Abstract:

The diversification of the Iraqi sources of income has been made a necessity, especially in light of the decline in global oil prices since 2014, under the light of the continued reliance unilateral oil and financial returns in the financing of Iraqi budgets which dominated by the nature of rent-seeking, which necessitated the search for alternative sources of founding away about the dominance of oil revenues and the risk that the continued reliance on these returns without activating the rest of the other sectors of the economy to play its part in financing the Iraqi annual budgets.

المقدمة:

واصل العراق اعتماده المستمر على النفط كمصدر وحيد لتمويل موازناته السنوية بعد العام 2003، متناسياً الضريبة المترتبة على هذا الاعتماد المتواصل على المورد الواحد الذي وصل إلى مدياتٍ خطيرةٍ تفوق نسبة أل 90% واستمر العراق على هذا المنوال إلى أن لمِسَ بوضوح آثار هذه التبعية المتواصلة للعوائد النفطية أعوام 2014 و2015 بتعرض أسعار النفط للانخفاض الذي وصل إلى حدود أل 40 دولار، مما شكلَ تهديداً خطيراً على الاقتصاد العراقي بتعرضه لهذه الصدمة الخارجية جراء ارتباطه بشكل أو بأخر بالاقتصاد العالمي، إذ أصبح الاقتصاد العراقي مرهونٌ بما ستؤول إليه أسعار النفط العالمية من تقلبات ليس للعراق يد فيها .. ألان أن التشبث بخيار النفط كمصدر وحيد لتمويل موازناته السنوية حتمت عليه القبول بما ستحمله أسعار النفط من تقلبات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يضع في الحسبان الاستعداد لما سيؤدي إليه هذا الانخفاض في أسعار النفط من مضار بالاقتصاد العراقي الريعي إذ لم ينشط باقي قطاعاته الاقتصادية بموازاة القطاع النفطي، رغم امتلاكه لمقومات النهوض بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بُغية السير في طريق تنويع مصادر الدخل وتخفيف الآثار الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، فهناك القطاع الزراعي، الصناعي، السياحي ... وغيرها، وبالتالي المساهمة في تمويل موازناته السنوية بمختلف أنواع الإيرادات بعيداً عن سيطرة النفط وأسعاره المتقلبة باستمرار .

مشكلة البحث:

أن مشكلة البحث تكمن في الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد المتواصل والأحادي على النفط، في ظل ضعف وأحيانا غياب المساهمة الفاعلة لبقية القطاعات الاقتصادية.

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحثة .

مقبول للنشر بتأريخ 2016/1/26

مستل من رسالة ماجستير

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونها تمثل طرحاً لمشكلة لطالما عانى ويعاني منها العراق والمتمثلة في سيطرة المورد الواحد وهو النفط وعوائده على تمويل موازناته السنوية، مع طرح مجموعة من المقترحات التي نرتئيها حلاً لهذا الواقع .

فرضية البحث :

تكمن فرضية البحث في افتراض أن الاعتماد المتواصل على العوائد النفطية كمصدر وحيد لتمويل الموازنات العراقية، سيحمل في طياته مخاطر جمّه ناتجة عن هذا الاعتماد المتواصل غير المحسوب على هذا المورد دون سواه، كالمرض الهولندي، ناهيك عن الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط .

أهداف البحث :

لغرض التحقق من صحة الفرضية المطروحة، فان الباحث سيطرح الأتي :

1. توضيح الآثار السلبية الناتجة عن ريعية الاقتصاد العراقي.
2. طرح مجموعة من الآراء والمقترحات التي نراها كفيلة بتخطي عقبة الاقتصاد الريعي.

الحدود الزمانية والمكانية :

العراق للمدة 2003 – 2014.

منهجية البحث :

تم اعتماد أسلوب التحليل العملي وإضافة مجموعة من الجداول والأشكال فضلاً عن البيانات والمؤشرات بغية التحقق من صحة الفرضية المطروحة، وضمان تحقيق أهداف البحث المنشودة.

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى المحاور الآتية :-

المحور الأول : الريعية وأثارها المترتبة على الاقتصاد العراقي.
المحور الثاني : المرض الهولندي.
المحور الثالث : سبل تنويع مصادر الدخل العراقي.
المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول

الريعية وأثارها المترتبة على الاقتصاد العراقي

بعد العام 2003 وبفعل الأحداث التي مرت على البلد بعد العام المذكور آنفاً، وما حملهُ من خرابٍ ودمارٍ لمعظم مفاصل الحياة العراقية بضمنها الشريان الرئيسي المتمثل في الاقتصاد، وما أصاب قطاعاته الاقتصادية بفعل الأحداث الدائرة التي عصفت بالبلاد، كل هذه العوامل وأكثر جعلت العراق يواصل اعتماده على النفط كمصدر وحيد لتمويل موازناته السنوية، إذ وصل اعتماده عليه إلى مدياتٍ قياسيةٍ، بالرغم من رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليه قبل العام 2003، وكما في الجدول (1).

جدول (1)

نسبة الإيرادات النفطية من الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (2003- 2014)(*)(%)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014**
الإيرادات النفطية	89	99	94	95	93	99	92	96	89	92	95	95

الجدول من عمل الباحثين استناداً إلى المصادر الآتية :-

1. (عام 2003)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003، ومطلع عام2004، ص30.
2. (عام 2004، لغاية 2012)، كامل كاظم بشير الكناني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص318.
3. (عام 2013، 2014)، جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات ... وفرص ،2014، ص59.

* تم جبر الكسور العشرية إلى عدد صحيح.
** اعتماداً على تقديرات وردت في المصدر (3) أعلاه

من الجدول نجد أن الإيرادات النفطية بهذه النسب، تكاد تكون المستحوذة على الموازنات العراقية، دون أن يكون لباقي القطاعات دور مهم في هذه الموازنات . وبالطبع فلقد كانت لأوضاع البلد وآفة الفساد المالي والإداري فضلاً عن عوامل أخرى عديدة حالت دون استثمار العراق لباقي قطاعاته الاقتصادية، وجعلته يعتمد اعتماداً كلياً على النفط وعوائده والنسب الموضحة في هذا الجدول خير دليل على ذلك. وأن كانت متفاوتة في بعض السنوات إلا أن هذا التفاوت لا يقلل من حجم الاعتماد الكبير من جانب العراق على هذه العوائد .. وكما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (1)

نسبة الإيرادات النفطية من الموازنة العراقية %

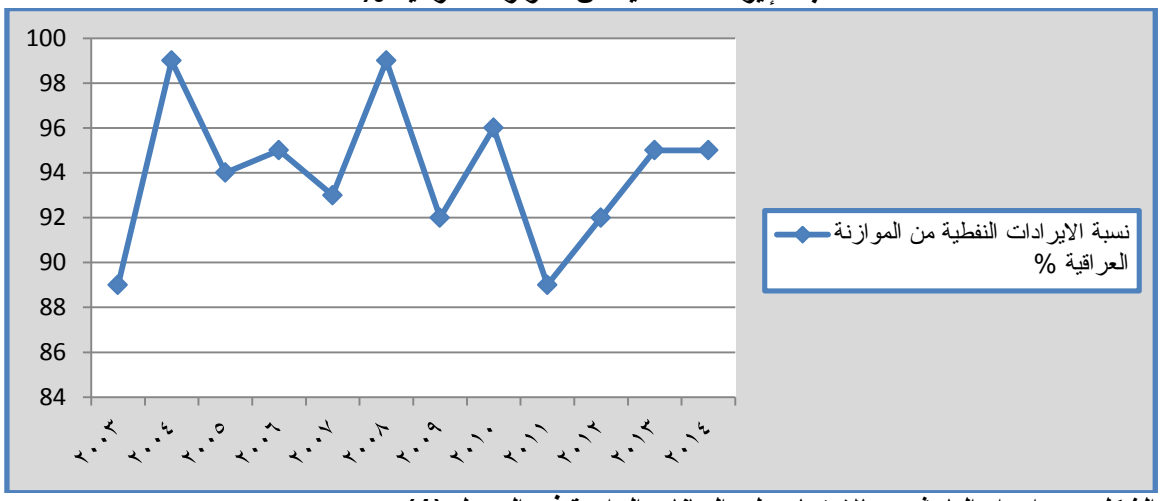

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)

إذ تجاهل العراق ما يمكن أن تقدمه له باقي قطاعاته الاقتصادية سواء الزراعية، الصناعية، السياحية .. الخ، من موارد مالية مهمة لتمويل الموازنات السنوية وتقليص نسب البطالة المستفحلة بشكل خطير سواء كانت بطالة إجبارية أم مقنعه، ناهيك عن تأديه دور الشخصية المستقلة بذاتها عن غيرها، أي بعبارة أخرى الاعتماد على النفس وتطوير البلد بقطاعاته المهمة لرفد اقتصاده الذي هو بأمس الحاجة إلى من ينتشله من عديد المشاكل والأزمات التي عصفت بهِ بعد العام 2003.

إذ لم يستغل الفرصة التي كانت ولا زالت سانحة أمامه لتطوير هذه القطاعات إلى جانب قطاع النفط، إذ أن مخلفات الحروب الثلاث والحصار الاقتصادي (Economic blockade) وصولاً إلى عام 2003 وما تلاهُ من أحداثٍ وتبدلاتٍ لحقت بمُجّمل مفاصل الحياة العراقية بصورة عامة، وجانبها الاقتصادي بصورة خاصة، جعلت العراق يعتمد اعتماداً كلياً على العوائد النفطية في تمويل موازناته السنوية، وما لهذا الاعتماد المتزايد على العوائد النفطية من اثر سلبي يتمثل في "انقطاع الصلة إلا بالقدر الضروري بين الدولة التي تمتلك الإيرادات الكبيرة، والمجتمع الذي لا علاقة لأغلب فئاته بتحصيلها، وذلك لارتباط الدولة خارجياً أكثر منه داخلياً أي بمن يحدد الاستراتيجيات المتبعة في إنتاج وتسويق النفط وفيما يبدو فالعلاقة الوحيدة التي تنتهجها الدولة لإقامة اقتصادها المحلي تتمثل بإعادة تخصيص الموارد النفطية أو إعادة توزيع إيراداتها"[1].

ناهيك عما يسببه الاقتصاد الريعي من آثار سلبية عديدة منها تأثيره على توفير فرص العمل " نظراً لاعتماد القطاع النفطي على كثافة عنصر رأس المال المادي كنمط إنتاجي، بالمقارنة مع عنصر العمل، وبالتالي فان ما يزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعتمد على اقل من 1% من العمالة المتوفرة، مما عمق بالتالي من العلاقة الوطيدة بين البطالة واقتصاد العراق الريعي "[2].

وذلك بالطبع في ظل ضَعف وأحياناً عدم وجود الرغبة الحقيقية لتطوير باقي القطاعات الاقتصادية المهمة، وبالتالي فقد استفاق العراق على قطاعاتٍ اقتصاديةٍ يُرثى لها، سواء أكان ذلك القطاع الزراعي أو الصناعي، الذين خسِرا المنافسة أمام البضائع والمنتجات الأجنبية من دول الجوار التي أضحى العراق مستورد لمنتجاتها الزراعية والصناعية !؟

وفي سياق متصل لابد من الإشارة إلى "تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى مادون أل 5% بعد أن وصلت إلى ما يفوق ال20% في نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي، ولم يكن القطاع الصناعي بأفضل من حال نظيره القطاع الزراعي، فقد تراجعت نسبة مساهمته هو الأخر إلى مادون أل 2-3% ، بعد أن وصلت إلى أكثر من 10% تقريباً في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم "[3].

في الوقت الذي تزخر فيه ارض العراق، بإمكانيات مادية وبشرية، تؤهِلهُ لتحقيق مراتب متقدمة على صعيد الإنتاج ولكافة القطاعات، ففي الإنتاج الزراعي يمتلك العراق مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة

للزراعة، فضلاً عن الموارد المائية الضخمة التي حباهُ الله تعالى بها، إلى جانب مزايا أخرى، تؤهِلهُ للعبِ دورٍ مهم على صعيد الإنتاج الزراعي

أما القطاع الصناعي فلم يكن أفضل حالاً من سابقه (القطاع الزراعي)، إذ أصبح العراق وخاصةً بعد العام 2003، ونظراً لعدم وجود الحواجز والرسوم الكمركية، وعدم وجود أجهزة التقييس والسيطرة النوعية.... من المستوردين لأغلب المنتجات التي يحتاجها المواطن العراقي سواء من دول الجوار، أو من دول أخرى وخاصةً من الصين، التي أغرقت السوق العراقية بملايين المنتجات زهيدة الثمن في الوقت الذي عجزت عن منافستها المنتجات الوطنية، نظراً لشحتها في السوق المحلية، وبساطة نوعياتها ورداءتها.

كما لا ننسى إغفال الدولة لأهمية دور القطاع الخاص في ظل سيطرة القطاع العام الذي حدّ من فرص استحداث وظائف جديدة في القطاع الخاص، في ظل التدهور الأمني وغياب البيئة القانونية المواتية، والاعتماد المتزايد على الريع النفطي، إذ تضاعف أعداد العاملين في جهاز الدولة لأكثر من مرة منذ 2003، في ظل تراجع القطاع الخاص عن التشغيل بدوام كامل وبنسبة 25% من إجمالي قوة العمل خلال نفس العام والى 18% عام 2008"[4].ىىىىىى

وبالتالي فان التوجه نحو زيادة أعداد منتسبي دوائر القطاع العام، سيحمل في طياته مشكلة الترهُل في هذا القطاع، "وظهور البطالة المقنعة (Disguised unemployment)، بسبب الاتكال على الدولة، وعند مستوى معين لن يكون بمقدور الدولة التوسع أكثر خصوصاً إذا ما انخفضت أسعار النفط، وهذا بالتالي سيقود إلى أزمات مستقبلية"[5]. لتضاف إلى ما ينجم من تداعياتٍ خطيرةٍ ناتجةٍ عن الاعتماد المتزايد على الريع النفطي"كأضعاف قوة العلاقة مابين الدولة والمجتمع، فالريع النفطي قلل حاجة الدولة لفرض الضرائب على مواطنيها، مما قوّض من إمكانية محاسبة المجتمع للدولة من جهة ومن جهةٍ أخرى، ساعدت الإيرادات النفطية المتزايدة على تحقيق استقلالية أكبر للدولة عن المجتمع، وأحياناً انتفاء الحاجة إليه فأصبحت الدولة هي المالك والمدير لأموال النفط، وهذا بالتالي مهد لإعادة صياغة العقد الاجتماعي مابين الطرفين [6].

أما القطاع السياحي فقد عانى من الإهمال طوال عقودٍ مضت، في الوقت الذي يحتضن فيه العراق العديد من الشواهد والنصب الأثرية والأماكن المقدسة وغيرها من الأماكن التاريخية، إلا أن عقوداً من الحروب والأوضاع غير المستقرة، جعلت السائح الأجنبي يعزف عن التوجه للعراق، وحتى وان وجِدَ السواح العرب والأجانب، فأن سوء الإدارة لمرافقنا السياحية التي عانت من الإهمال طوال عقود مضت، حدّت من استفادة الدولة من هذا القطاع المهم، الذي يضطلع بدورٍ مهم وأساسي في موازنات العديد من بلدان العالم إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لذا عانى العراق من عديد المشاكل التي يولدها الاعتماد المتزايد على النفط وعوائده، منها استيراد الاقتصاد العراقي للمشاكل والأزمات التي تصيب اقتصادات العالم، باعتباره أسيراً لما يصيبها من تحسنٍ أو ضررٍ دون أن يكون لهُ بُعد النظر لما يمكن أن يُصيب النفط وأسعارهِ من انخفاضٍ لا دخل للعراق بأسباب انخفاضها، ولم يضع في الحسبان ما يمكن أن تواجههُ هذه الاقتصاديات العالمية من تحدياتٍ يمكن أن تصدرها بسهولة إلى اقتصاديات البلدان التابعة لها اقتصادياً كالعراق، فموازنته "كحال باقي موازنات الدول النفطية، تتأثر بالصدمات الخارجية الناتجة عن تغير أسعار النفط فاستقرار موازنات هذه الدول مرتبط بتغير أسعار النفط"[7]. وهو ما ينطبق على العراق الذي اقتصرت وظيفتهُ على استلام العوائد النفطية والاستعانة بها لتمويل الموازنات السنوية وإنفاقها دون جهدٍ يبذل من قطاعاتهِ الإنتاجية، ودون أن يساهم المجتمع العراقي بتمويل هذه الموازنات .

لذا فان تنشيط هذه القطاعات الإنتاجية سيحمل في طياته العديد من الآثار الايجابية المترتبة على تنشيطها والاهتمام بها، كالتصدي للازمات العالمية التي تعصف بأسعار النفط جراء الاعتماد المتواصل عليه كخيار وحيد لا بديل له لتمويل الموازنات السنوية، وما انخفاض أسعار النفط العالمية إلا خير دليل على مخاطر وأثار هذه التبعية والانقياد الطوعي دون إدراك لمخاطر هذه التبعية غير المحسوبة، فقد حملت انخفاض أسعار النفط للعراق وخصوصا أعوام 2014 و 2015، عدة مدلولات ومؤشرات خطيرة كانت ولازالت مدعاة للاهتمام البالغ من لدن راسمي السياسة الاقتصادية.

إذ لم يضع العراق في الحسبان ما ستؤول إليه هذه الأسعار من انخفاض وبالتالي ما سيتحمله جراء هذه الانخفاض الخطير في الأسعار الذي وصل عتبة أل 40 دولار بعد أن تجاوزت أسعار النفط عتبة المائة دولار وبالتالي انعكاسها على موارد العراق المالية بشكل مباشر، ومن الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض المريع الذي شهدتهُ أسعار النفط لم يكن ليؤثر بشكل كبير على واردات العراق المالية لو أن العراق قد احتاط وامتلك بُعْد النَظَر لم يمكن أن تُفرزَهُ هذه التبعية المستمرة للعراق للعالم الخارجي، ليستمر على نفس النهج في تصدير النفط ولكن ليستورد هذه المرة أزمة انخفاض أسعار النفط في الوقت الذي هو بأمس الحاجة إلى هذه الإيرادات المالية لتمويل نفقاتهِ (رغم غلبة الطابع الريعي عليها) ، خصوصاً في ظل ما شَهِدَهُ البلد من تفاقم الوضع الأمني اثر سيطرة المجموعات المسلحة على مساحات من الأراضي العراقية مما استدعى زيادة الإنفاق العسكري والأمني لمواجهة هذه التطورات ... كل ذلك في ظل انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض

عوائد البلد المالية، ناهيك عن حصة الفساد المالية والإداري من هذه الموارد وهذه الحصة بالتأكيد قد ازدادت وحفزتها الموارد المالية المتزايدة سنوياً على مدار الأعوام (2003-2014)، قبل أن يشهد العام الأخير انخفاضاً في الأسعار.

ورُبّ ضارةٍ نافعة . فما أفرزهُ العام 2014 من تداعياتٍ خطيرةٍ تمثلت في انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مادون أل 50 دولار، إلا خيرُ دليلٍ على ذلك، ليدُق بانخفاضه ناقوس الخطر وينبه العراق إلى مخاطر الاعتماد المتزايد على النفط، والذي لم يستثّمِر العراق عائداتهِ بالصورة الصحيحة، وخاصة في مجال إنشاء المشاريع الإنتاجية في قطاعاته المختلفة الزراعية، الصناعية، السياحية ... وغيرها . بل على العكس من ذلك ، فقد وجه العراق جُلّ هذه العائدات نحو الإنفاق الاستهلاكي وكما في الجدول (2) (Consumer spending)، متناسياً التكلفة التي قد يتحملها جراء اعتمادهِ المتزايد على النفط لتمويل موازناته، وكأن العراق يخلو من الثروات الطبيعية والبشرية المؤهلة لقيادة اقتصاده وتمويل موازناته !

جدول (2)

النفقات التشغيلية والاستثمارية في الموازنة العراقية للمدة (2003 – 2013)(ألف مليار دينار عراقي) (*)

السنوات	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات
2003	7	2	9
2004	19	1	20
2005	28	8	36
2006	42	9	52
2007	39	13	52
2008	44	16	60
2009	54	15	69
2010	61	24	85
2011	67	30	97
2012	80	37	117
2013	83	55	138

الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على المصادر التالية :

1. (عام 2003 و 2004)، جمهورية العراق، وزير المالية، وزير التخطيط، ميزانية 2004، تشرين الأول 2003 ص3.
2. (عام 2005)، الوقائع العراقية، العدد (3996)، أمر رقم (23) لسنة 2005، قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة 2005، ص1.
3. (عام 2006)، الوقائع العراقية، العدد (4016)، قانون الموازنة الفيدرالية رقم (1) لسنة 2006، ص1.
4. (عام 2007)، الوقائع العراقية، العدد (4036)، قانون الموازنة الفيدرالية رقم (4) لسنة 2007، ص1و2.
5. (عام 2008)، الوقائع العراقية، العدد (4067)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2008، ص2.
6. (عام 2009)، الوقائع العراقية، العدد (4117)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2009، ص2.
7. (عام 2010)، الوقائع العراقية، العدد (4145)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2010، ص2.
8. (عام 2011)، الوقائع العراقية، العدد (4180)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2011، ص2و3.
9. (عام 2012)، الوقائع العراقية، العدد (4233)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2012، ص2و3.
10. (عام 2013)، الوقائع العراقية، العدد (4272)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2013، ص3.

وكما في الشكل (2)

الشكل (2)

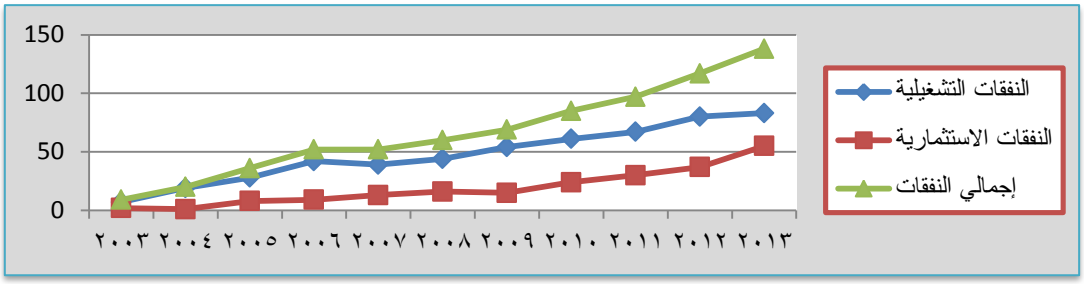

الشكل من أعداد الباحثين أعتماداً على البيانات الوارده في الجدول (2)

من الجدول والشكل أن الإنفاق التشغيلي قد فاق نظيره الاستثماري بأكثر من الضعف على مدى السنوات 2003-2013 باستثناء العام 2013 الذي شهد زيادة في النفقات التشغيلية عن نظيرتها الاستثمارية ولكن بأقل من الضعف .. وهذا بالطبع مؤشر سلبي يؤشر زيادة الاهتمام بالنفقات التشغيلية (الاستهلاكية) عن الاستثمارية ذات الأثر الأهم والأكبر والأكثر ديمومة على المدى الطويل من سابقتها الاستهلاكية .

* تم جبر الكسور العشرية الى أعداد صحيحة .

ومن الجدير بالذكر أن هذه النفقات بشقيها كانت ولازالت تعتمد اعتمادا كبيرا على العوائد النفطية، إذ تجاوز اعتماد العراق على النفط عتبة إل 90% في اغلب السنوات التي تلت العام 2003، كما سبق وذكرنا في الجدول (1)، ورغم هذه النسب التي سجلها اعتماد العراق على النفط فان إيرادات العراق المالية قد ازدادت وتحسن بموازاتها الوضع المعيشي لأغلب المستفيدين من الإنفاق الحكومي وخاصة بعد صدور " قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008 والقاضي بزيادة رواتب المشمولين بالإنفاق الحكومي بهدف تحسين المستوى المعيشي للمشمولين بأحكام هذا القانون وفقا للمؤهل التعليمي وعدد سنوات الخدمة والمنصب الوظيفي والخطورة والموقع الجغرافي فضلاً عن مخصصات الزوجية والأطفال كما ورد في المادة (1) من القانون أعلاه "[8]. فضلاً عن زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة التي تدُرُها عوائد البلد النفطية، إلا أن اغلب هذه العوائد لم يترجمها العراق إلى استثمارات بمشاريع إنتاجيه لضمان ديمومتها ولتقليص نسب البطالة بل على العكس فان جل هذه الإيرادات المالية اتجهت نحو الإنفاق التشغيلي غير المنتج الذي لا ننكُر أن ارتفاعه قد حسن من الوضع المعيشي بزيادة الإنفاق الاستهلاكي، إلا انه تحسنٌ قصير الأجل لا يتناسب ودور الإنفاق الاستثماري وعوائده المستمرة طويلة الأجل .

باختصار .. يمكن القول أن الريعية النفطية في حالة العراق وما حملته في طياتها من تداعيات التبعية المطلقة للعالم الخارجي، قد نبهت العراق وليس فقط العراق ولكن كل من راهن ويراهن على الاعتماد على المورد الواحد كسبيل لتزويد موازناته بالإيرادات المالية، دون الاستفادة منها في المشاريع الإنتاجية ذات المردود المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية .

كما لا نغفل أن العراق يمتلك المؤهلات التي تسهل عليه الوصول إلى بر الأمان بالاستعانة (رغم ظروفه الحالية التي لأتخفى على القاصي والداني)، بموارده البشرية والمادية التي حباه الخالق جلت قدرته بها وبإمكانية الاستفادة منها بدلاً من تحجيمها فهناك المورد البشري المهم، خصوصاً وان سكان العراق بازدياد مستمر سنوياً، وكما في الجدول (3) الذي يوضح ذلك.

جدول (3)[*]

تعداد سكان العراق للمدة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العراق	25,960	26,674	27,377	28,064	28,741	29,430	30,163	30,962	31,760	32,578	33,417	34,278

الجدول من أعداد الباحثين اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، http://data.albankaldawli.org/indicator

وكما في الشكل (3) الذي يوضح ذلك .

الشكل (3)

تعداد سكان العراق للمدة (2003-2014)

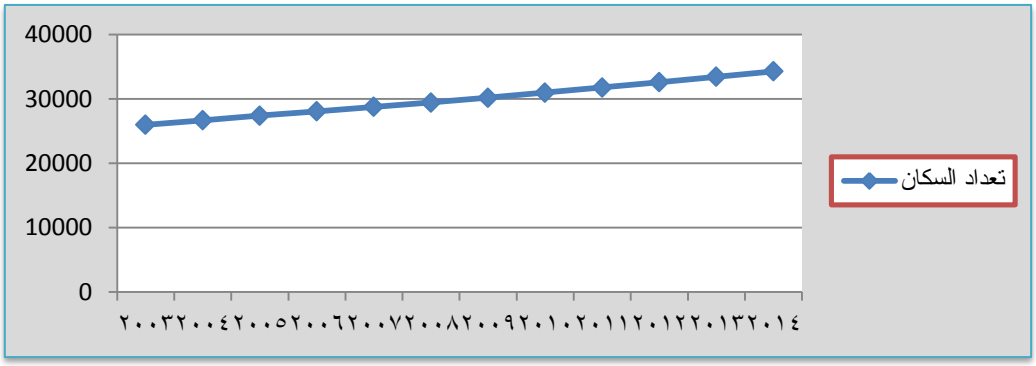

الشكل من أعداد الباحثين أعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (3)

من الجدول والشكل نجد ارتفاع تعداد سكان العراق سنوياً على اعتبارا من 2003 ولغاية 2014، لذا فبالإمكان تحويل هذه الزيادة إلى نقطة قوة بدلاً من أن تكون نقطة ضعف تُحمّل الدولة مصاريف اضافيه لإعالتهم ناهيك عن الموارد الطبيعية كالنفط ، الغاز، الكبريت والفوسفات .. وغيرها والتي سنأتي إلى استعراضها في المحور الثالث من بحثنا هذا على أمل إيجاد الحلول للتغلب على مشكلة الريعية وأثارها السلبية إلتي حملتها للعراق في ظل عدم تنويع مصادر دخله، لتُفرز له العديد من المشاكل الناتجة عن هذا الاعتماد المتزايد على الريع النفطي وفي مقدمتها المرض الهولندي الذي سنتعرض له في المحور الثاني .

* تم جبر الكسور العشرية الى اعداد صحيحة .

المحور الثاني

المرض الهولندي [Dutch disease]

لعل أهم ما يؤشّر على الاقتصاد العراقي الريعي بعد العام 2003، هو إصابتهِ بما يعرف بالمرض الهولندي، ذلك المرض الناجم عن تواصل الاعتماد على المورد الواحد (النفط في حالة العراق) إذ أصيب الاقتصاد العراقي بهذا المرض "الذي أصاب الشعب الهولندي للمدة 1900-1950 إذ لجأ للترف واستلطاف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي، أثر اكتشافهِ للنفط والغاز الطبيعي في المياه التابعة له من بحر الشمال، فكان أن دفع ضريبة هذه الظاهرة ولكن بعد فوات الأوان أي بعد استنزافهِ للآبار باستهلاكهِ غير المنتج وأول من نشر هذا المصطلح هو مجلة الايكونومست البريطانية عام1977"[9].

كما يترك هذا المرض آثارهُ بوضوح على اقتصادات الدول الريعية أكثر من غيرها، فالمرض الهولندي هو حالة من عدم الاتزان والتوافق بين ما تُعطيه الأرض من موارد طبيعية وبين استخدامها من قبل البشر باتجاه زيادة الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج، إذ تُغري هذه الزيادة في الموارد البلد المنتج لها نحو زيادة الإنفاق وخاصة الاستهلاكي منه دون تعب أو عناء يبذل من قبلهم، ودون تحسُبٍ لتناقص هذا المورد ونضوبهِ يوماً ما، وهذا بالضبط ما أصاب الشعب الهولندي بداية القرن الماضي، إذ لم يضع في حساباتهِ ما يمكن أن يؤول إليه استخراج الثروات الطبيعية واستهلاك عوائدها بصورة آنية بعيداً عن استثمارها، واستمر على هذا المنوال إلى أن واجه حقيقة نفاذ هذه الموارد جراء الاستهلاك المفرط دون روية لثرواته الطبيعية.

ناهيك عن أثار أخرى سلبيه يَخلِفُها هذا المرض، إذ أن الإصابة بهِ "تدفع الدولة لتبني إستراتيجية تنموية كثيفة رأس المال المادي على حساب البشري، وبالتالي انخفاض الطلب على العمل وتراجع الاستثمار في رأس المال البشري، فضلاً عن انخفاض المنافسة من جانب الصادرات الصناعية بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (The real exchange rate)"[10].

"فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ناتج عن الآثار الحقيقية المترتبة على هذا المرض (اثري حركة الموارد والنفقات) والنقدية (زيادة الطلب والعرض على النقود)، وبالتالي فبارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فان المُنتَج المحلي وخاصة الصناعي، يصبح أغلى ثمناً بالمقارنة مع نظيره المستورد الذي يفضلهُ المستهلك المحلي نظراً لرخص الثمن"[11].

وهذا بالتحديد "ما أصاب العراق بعد العام 2003، فقد تزامنت الزيادة الحاصلة في الاستيرادات بفعل ازدهار الاقتصاد النفطي للعراق، إلى انخفاض قدرة السلع الزراعية والصناعية عن منافسة مثيلاتها الأجنبية الأرخص ثمناً، وتقليل إمكانية استحداث فرص عمل جديدة في ظل منع الاستثمارات الخاصة داخل الاقتصاد، وبالتالي ظهور أعراض هذا المرض بعد اختفائها في فترة العقوبات الاقتصادية"[12].

في نهاية الحديث عن هذا المرض الاقتصادي وأثاره السلبية، نود الأشاره إلى أن الأمل يحدو بنا إلى أن لا يصل العراق إلى ما وصلت إليه هولندا باستمرار الاعتماد المفرط على هذه الثروات لحين مواجهة حقيقية نفاذها، إذ لابد من توفير مصادر أخرى بديلة للنفط حتى وان لم تنخفض أسعاره أي حتى لو ارتفعت أسعاره إلى مستويات مرتفعه فان الاحتياط واجب في عالم تسوده المتغيرات والأحداث المتلاحقة ..

وفي هذا الإطار سنستعرض جملة من السُبل التي نراها كفيلة بتحقيق التنوع في مصادر الدخل المأمول للعراق، رغبةً في تخطي عقبة الريعية وما نتج عنها من حالة الإصابة بالمرض الهولندي، وانخفاض أسعار النفط التي بيّنتْ بوضوح مدى هشاشة الأرضية التي يستند عليها الاقتصاد الريعي .

المحور الثالث

سبل تنويع مصادر الدخل العراقي

أصبح من المُحتّم على العراق البحث عن مصادر دخل بديلة تعوض ما شهدتهُ وارداتهُ من تراجع أثر انخِفاض أسعار النفط أعوام 2014 و 2015، ففي ظل هذا الانخفاض عانى العراق الأمرين من تبعات الريعية التي طغت على اقتصاده وهيمنة العوائد النفطية على مجمل عائداته التي مولت موازناته السنوية، ومن الجدير بالذكر أن العراق مؤهل للعِب هذا الدور والمتمثل في السعي باتجاه تنويع مصادر الدخل، فهناك المورد البشري المتجدد باستمرار وهناك الموارد الطبيعية المتنوعة، التي من الممكن بل ومن المؤكد أن تضطلع بدورٍ لا يُستهان بهِ في توفير المورد المالي المهم واللازم لرفد موازناتهِ السنويةِ..

من هذه الوسائل نطرح الأتي :-

1. أن طرح أي وسيلة من الوسائل التي نراها كفيلة بتحقيق هذا الهدف المتمثل في تنويع مصادر الدخل، يستلزم توفير الأرضية الصلبة التي تستند عليها مقترحاتِنا وحلولِنا التي نراها مناسبة، هذه الأرضية بلا شك تتمثل في توفير الاستقرار الأمني والسياسي اولاً، خدمة للعراق الذي يجب أن تكون خدمتهُ والمساهمة في تطورهِ وازدهارهِ فوق كل الاعتبارات، وان نضع نصب أعيننا تحقيق هذا الهدف كأسمى واهم الأهداف التي نسعى لتحقيقها، فبتوفير

الاستقرار بشقيه الأمني والسياسي سيتيح الاستقرار في كافة المجالات والصُعد اقتصادية منها، سياسية، اجتماعية ... وغيرها.

ثم يأتي بعد ذلك طرحنا لمجموعة من النقاط التي نراها كفيلة بالسير والمضي قُدُماً نحو ما نرتئيه في بحثنا هذا، والمتمثل في تعضيد موازناتنا السنوية بمختلف أنواع الواردات المالية بعيداً عن هيمنة القطب الواحد المتمثل في النفط وأسعاره المتذبذبة.

2. تطوير القطاع الزراعي فلا شك أن قيامنا بوضع هدف تطوير القطاع الزراعي في مقدمة الوسائل التي نراها ويراها الجميع أيضاً من الوسائل المهمة والأساسية في تحقيق الهدف المنشود الرامي إلى تنويع مصادر الدخل، لم يأتِ من فراغ، لكن المقومات التي يمتلكها العراق في هذا الجانب، خيرُ دليلٍ على أهمية وأسبقية تطوير هذا القطاع المهم والحيوي، إذ يمتلك العراق الأراضي الزراعية الشاسعة والصالحة للزراعة، فضلاً عن الموارد المائية من نهري دجلة والفرات وروافدها وحتى من الممكن الاستفادة من الآبار نظراً لشح المياه في الآونةِ الأخيرةِ، كل ذلك وأكثر من شانه الرُقي بهذا القِطاع المهم وبالتالي توفير السلع الزراعية للسوق العراقية وتوفير المورد المالي المهم، واللازم لرفد موازناتنا السنوية، فضلاً عن سد حاجة السوق المحلية إلى هذه السلع التي لا يمكن الاستغناء عنها، وتقليل المستورد الأجنبي منها وبالتالي تقليل العملة الصعبة اللازمة لشراء المنتوج المستورد، بل ومن الممكن تصدير هذه السلع إلى خارج البلد وهذا أيضاً مورد مهم لا يمكن إغفالهُ ..
3. نفس الحال ينطبق على القطاع الصناعي الذي عانى من الإهمال طوال عقود مضت ليس فقط بعد العام 2003، بل إن هذا القطاع عاني الكثير خلال فترة الحروب والعقوبات الاقتصادية في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم، في حين أن الفترة التي تلت العام 2003، قد زادت من تردي واقع القطاع الصناعي في العراق خاصة بعد فتح الحدود لاستيراد مختلف أنواع البضائع التي غزت السوق العراقية بسهولة نظراً لانخفاض أسعارها مقارنة مع المنتوج المحلي (إن وجد).

لذا فان النهوض بهذا القطاع الحيوي سيساهم في توفير المورد المالي الذي يحتاجه البلد كحال القطاع الزراعي، من خلال سد حاجة السوق المحلية إلى جانب تقليل الاستيراد وتوفير فرص العمل وتقليص نسب البطالة، وبالتالي تخفيف العبء على القطاع العام الذي أصبح مقصد الباحثين عن فرص العمل بعد العام 2003، والذي عاني أي القطاع العام من بروز ظاهرة البطالة المقنعة والترهل الوظيفي، والشكل (4) يوضح سبل تنويع مصادر الدخل العراقي باعتماد هذين القطاعين.

الشكل (4)

تنويع مصادر الدخل في العراق

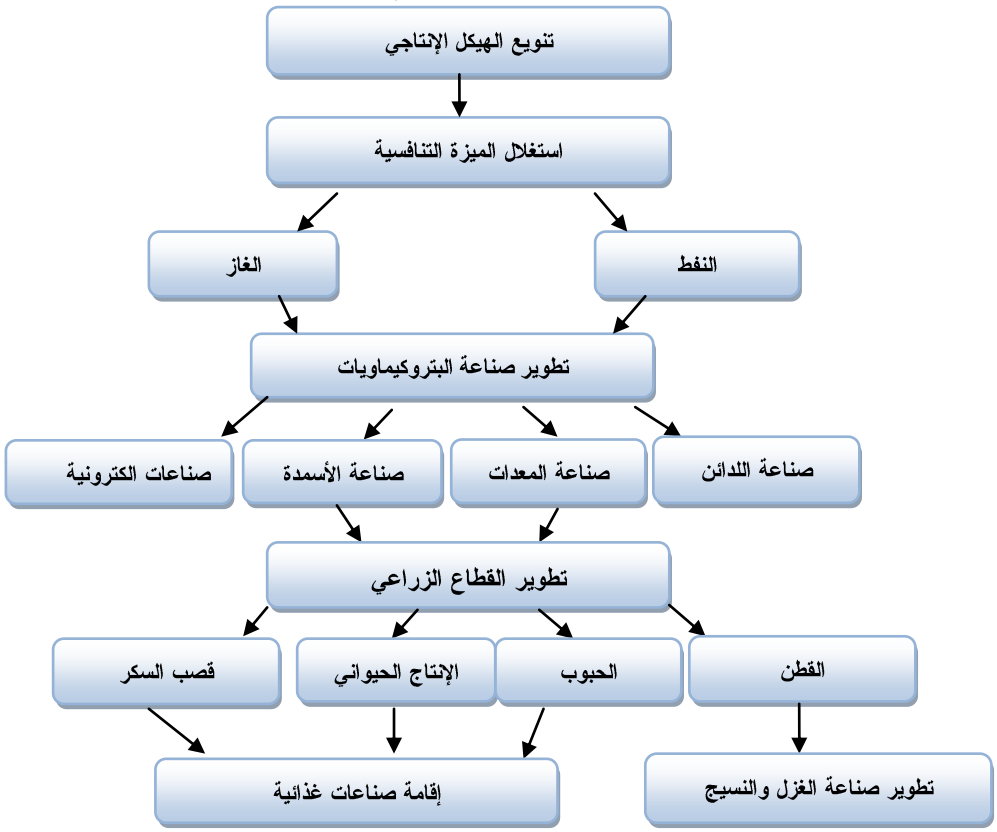

المصدر: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق .. رؤية مستقبلية، جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، بلا سنه، ص9، بحث على الموقع الالكتروني.

www.google.iq/search?q=PDF%5D2سياسات+ومتطلبات+الإصلاح+الاقتصادي+في+العراق

من الشكل نجد أن تنويع الهيكل الإنتاجي للعراق يعتمد على استغلال الميزة التنافسية التي يمتلكها العراق والمتمثلة في النفط الغاز نظراً لامتلاكه الاحتياطيات الضخمة التي تؤهله لتوجيه مواردهما نحو القطاعات الأخرى، فضلاً عن دورها الكبير في تطوير صناعة البتروكيماويات تلك الصناعة المهمة في مجال إنتاج اللدائن والمعدات والاسمده والصناعات الالكترونية، وبالتالي المساهمة في تطوير القطاع الزراعي بفضل تطوير صناعة الاسمده والمعدات الداخلة في الإنتاج الزراعي وبالتالي إنتاج وتطوير مختلف المحاصيل الزراعية ليس فقط القطن والحبوب والإنتاج الحيواني وقصب السكر فهناك أيضا إنتاج محاصيل الحنطة والشعير والتمور التي يشتهر العراق بها وبكمياتها الضخمة ونوعياتها الجيدة، وبالتالي تطوير الصناعات الغذائية المعتمدة على هذه المحاصيل فضلاً عن تطوير صناعة الغزل والنسيج فيما يخص إنتاج القطن، وبالتالي تغطية حاجة السوق المحلية إلى هذه المنتجات وتقليل استيرادها من الخارج وتوفير العملة الصعبة المصروفة على استيراد هذه المنتجات ..

ناهيك عن إمكانية تنويع المصادر بالعمل على"تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وحماية حقوق المستثمرين وممتلكاتهم وعوائدهم وتعزيز القدرات التنافسية داخلياً وخارجياً، وتوسيع الصادرات وهذا بالضبط ما أستهدفه قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، كما أوصى بإتباع ما يعرف (النافذة الجديدة) في تسلم الطلبات والبت بها، وهذا بالطبع يستلزم توفر البنية التحتية المتطورة سياسيا، ماديا واجتماعيا، والقضاء على الفساد المالي والإداري" [13].

أن الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي إلى جانب جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، تعد ضرورة ملحة ليس فقط في الوقت الذي يعاني منه العراق من انخفاض إيراداته النفطية جراء انخفاض أسعارها في السوق العالمية، بل إن النهوض بهما كهدف أسمى لتحقيق ما يصبو إليه البلد من تنمية بشرية واقتصادية، فكلا القطاعين يدخل فيهما العنصر البشري كقائد ومسير للعملية الإنتاجية، وكلاهما يُساهِمان في حال تطوير وتحسين مستواهما، في توفير الموارد المالية اللازمة وتقليص نسب البطالة الإجبارية والمقنعة، فضلاً عن تلبية حاجة السوق المحلية من منتجاتهما.

4. كما لا ننسى ما يمكن أن يضطلع به القطاع السياحي من دورٍ لا يقلُ أهميةً عن القطاعين السابقين، فالقطاع السياحي رغم ما مر ويمُر بهِ البلد من ظروفٍ وأوضاعٍ غير مستقرة، فان هذا القِطاع مؤهل لتوفير المورد المالي اللازم لرفد الموازنة السنوية بالإيرادات، نظراً لِما يمتلكهُ البلد من مواقع أثرية، فالعراق احد أقدم دول العالم ولديه حضارة عريقة معروفه لدى الجميع، ناهيك عن الأماكن المقدسة والمواقع السياحية الأخرى كالاهوار وغيرها ..

لذا فمن الطبيعي أن النهوض بهذا القِطاع سيُساهم كحال القطاعين السابقين، في توفير المورد المالي وتقليص نسب البطالة، وتطوير المرافق السياحية المهمة التي لطالما عانت من الإهمال المتواصل على مدى العقود الثلاث الماضي، وأهمِلَ هذا القِطاع، ولم يستفِد منهُ البلد بالشكل المطلوب، وفي هذا الجانب ونظراً لقلة اعتماد الموازنة العراقية على هذا القطاع في توفير الموارد المالية التي تحتاجها موازناته السنوية وإهماله، فمن الممكن الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية ذات الباع الطويل في هذا المجال كمصر وتونس ..

5. إنشاء صناديق الثروة السيادية تلك الصناديق التي يمكن تعريفها بأنها "أوعية استثمار غير متجانسة مملوكه للدولة تديرها جهة مستقلة عن وزارة المالية والسلطة النقدية يتم تمويلها من قبل الدولة عن طريق احتياطيات النقد الأجنبي، والتحويلات وبنسب متفاوتة من فوائض التجارة الخارجية، وتستخدم لغرض تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتستثمر هذه الجهة المستقلة الجزء الأكبر من أصولها أو كلها خارج البلدان المالكة لها"[14]. وهو ما ينفع العراق في ظل الأوضاع ألراهنه باستثمار موارده المالية خارج العراق، وبالتالي الاستفادة من هذه الصناديق وعوائدها للتغلب على هذه الأوضاع ..

فمن الممكن الاستفادة من العوائد النفطية في تحويل قسم منها نحو صناديق الثروة السيادية، ومما لاشك فيه أن محتويات هذه الصناديق من الممكن استثمارها خارج القطر في مشاريع استثمارية كشراء المصانع والعقارات والأبنية وحصص الشركات والاستفادة من ريعها في تمويل الموازنات العراقية، بعيداً عن الصعوبات التي تعترض طريق الاستثمار المحلي والأجنبي، وكما نعلم فان "الثروة النفطية من الثروات الناضبة لذلك فان صناديق الثروة السيادية تعمل على توزيع الثروة النفطية بين الأجيال بشكل عادل فضلاً عن كونها أداة لزيادة الاستثمار الوطني وهذا من صناديق الادخار المقترحة للعراق."[15].

وبالتالي الاستفادة منها في المحافظة على ديمومة واستمرارية هذه العوائد المالية، وتمويل الموازنات بعوائد هذه الاستثمارات إلى جانب العوائد النفطية، وبالتالي من الممكن تمويل وزيادة التخصيصات المالية الممولة لموازنات البلد السنوية، وضمان ديمومتها.فضلاً عن توجيه الأموال المخصصة لهذه الصناديق نحو مشاريع استثمارية داخلية وخارجية إذا تعذر نظراً للظروف الراهنة الاستثمار داخل البلد، فلا شك أن عائد هذه المشاريع الاستثمارية سيدُر على البلد العائد المادي الذي سيساهم في تمويل

موازناته السنوية، فضلاً عن حماية حقوق الأجيال القادمة في التمتع بعوائد النفط كما تمتع بها الجيل الحالي.

6. مكافحة الفساد المالي والإداري الذي بدَدَ أموال العراق وساهم إلى جانب الوضع الأمني في استمرار حالة عدم الاستقرار التي يشهدها البلد، فضرر هذه الآفة الخطيرة لا يقلُ فداحةً عن خطر الأوضاع الأمنية غير المُستتِبة، لذلك لابد من وضع البرامج والآليات التي تكبح جماح هذه الظاهرة وتُقلل من فداحتِها وخطرها، تلك الظاهرة التي وجدت لها ملاذاً أمناً لدى العديد ممن دفعهم الجشع والطمع إلى التعدي على حقوق الغير وسلبها دون رادع ..

وكما في الجدول (4) الذي يوضح مدى ما وصل إليه العراق بالمقارنة مع دول الجوار، من مستويات خطيرة على صعيد الفساد المالي والإداري تستدعي بكل تأكيد إيجاد الحلول المناسبة لها ومعالجتها ..

جدول (4)

مؤشر مدركات الفساد في العراق ودول الجوار للمدة (2003-2014)

الدولة / السنة /عدد الدول	العراق	تركيا	سوريا	الاردن	ايران	السعودية	الكويت
2003 / 133 دولة	115	77	69	44	79	47	36
2004 / 146 دولة	130	81	73	37	88	72	44
2005 / 159 دولة	141	69	76	38	93	75	45
2006 / 163 دولة	160	60	93	40	105	70	46
2007 / 179 دولة	178	64	138	53	131	79	60
2008 / 180 دولة	178	58	147	47	141	80	65
2009 / 180 دولة	176	61	126	49	168	63	66
2010 / 178 دولة	175	56	127	50	146	50	54
2011 / 182 دولة	175	61	129	56	120	57	54
2012 / 174 دولة	169	54	144	58	133	66	66
2013 / 177 دولة	171	53	168	66	144	63	69
2014 / 175 دولة	170	64	159	55	136	55	67

الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على، منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، على الموقع الالكتروني، http://www.transparency.org/research/cpi/cpi

وكما في الشكل (5) أيضاً .

الشكل (5)

مؤشر مدركات الفساد في العراق ودول الجوار للمدة (2003-2014)

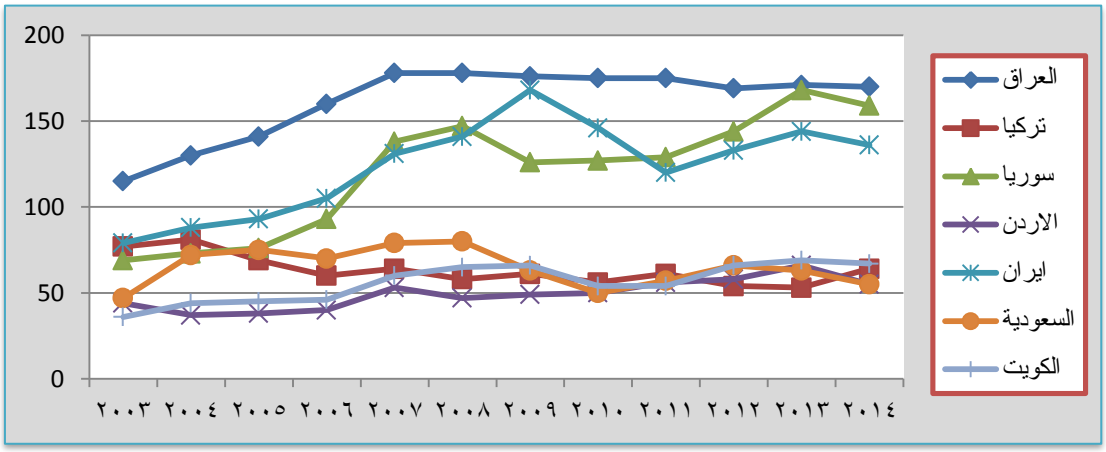

الشكل من اعداد الباحثين أعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (4)

من الجدول والشكل، نجد العراق قد تفوق في ترتيبه على باقي دول الجوار للمدة (2003-2014) إلى حد احتلاله لمراتب متقدمة وبفارق كبير عنها وحتى عن بقية دول العالم، جراء محافظتهِ على احتلال المراتب ما قبل الأخيرة عالمياً، واستمرار هذا المؤشر الخاص بالعراق عند هذه المستويات طيلة السنوات (2003-2014)، دون تحسن ملموس يطرأ على ترتيبه .

وبالتالي فقد كان لهذه الظاهرة التأثير الواضح على موازنات البلد التي لم تتزامن زيادتها مع تحسين الواقع الفعلي لجوانب الحياة المختلف في العراق، وبالأخص الجانب الاقتصادي وبالطبع فلقد كان لجيوب المفسدين حصة من هذه التخصيصات المالية.

لذا نقترح لمعالجة هذه الآفة الخطيرة ما يأتي :

أ. تفعيل الجهاز القضائي والجهات المعنية بمكافحة هذه الآفة الخطيرة كمكاتب المفتشين العموميين وهيئة النزاهة، فضلاً عن إصدار أقصى العقوبات الرادعة بحق من تثبت عليها قضايا الفساد ومضاعفة العقوبات الخاصة بمن تثبت تورطهم بقضايا فساد.

ب. المراقبة الدورية بصورة شهرية وحتى نصف شهرية للموازنات وأوجه الصرف على المشاريع والمقاولات التي تجريها الدوائر والمؤسسات الحكومية فضلاً عن مراجعة مدى أهمية وفاعلية المشاريع وتناسب التخصيصات المرصودة لها مع حجم وأهمية هذه المشاريع ومتابعة تنفيذها.

ت. تفعيل برنامج ((من أين لك هذا))، وتثبيت الذمة المالية قبل التعيين وبعده، للبحث وراء مصادر الثروة غير المعروفة، مع الأخذ بنظر الاعتبار الذمة المالية للقرابة، مع الدرجة الأولى قبل وبعد التعيين للحيلولة دون أخفاء الثروة الحقيقية المتحققة.

7. تقليل استيراد السلع الكمالية غير الضرورية بُغية توفير العملة الصعبة وتقليل هدرها، وبالتالي توفير المورد المالي الذي من الممكن توجيههُ نحو سلع أكثر أهمية وفائدة.

8. أما مصادر الدخل الأخرى، فلم يستفد العراق منها بموازاة الاستفادة من قطاعهِ النفطي، فعلى سبيل المثال، نجد ضعف العمل بفرض الضرائب من قبل الدولة على المجتمع، ذلك المورد الذي من الممكن أن يضطلع بدورٍ لا يستهانُ بهِ في توفير الموارد المالية، لاسيما وان العراق بأمس الحاجة إلى هذه الموارد في يومنا هذا "كالضرائب التصاعدية (Progressive taxation)، والتي هي إحدى أدوات توزيع الثروة الأساسية وإحدى أهم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تزداد بتزايد الدخل ليتحمل عبئها الأغنياء أكثر من الفقراء لتزايد عبئها كلما ازداد الوعاء الخاضع لها، وبالعكس عند أصحاب الدخول الدنيا"[16].

وبالتالي فمن الممكن لهذا النوع من الضرائب أن تساهم في تنويع وتوفير مصادر تمويل الموازنات العراقية، ومن الممكن إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع بالشكل الذي يعمل على تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخول، عبر تقديم المساعدات والإعانات إلى مستحقيها من فئات الشعب الفقيرة، وما لهذا الجانب أي العدالة والمساواة من أهمية كبيرة، نظراً لتمتع فئات وشرائح أوسع بالدخل، بالمقارنة مع الزيادة التي قد تطرأ وتلقي بثمارها على فئات دون غيرها، وبالتالي تخلق فئات قليلة من فاحشي الثراء على حساب الفئات الأفقر والأكثر عدداً في المجتمع العراقي ...

فضلاً عن ضعف الضرائب والرسوم الكمركية على واردات العراق بمختلف أنواعها، والتي لو تم العمل بها لوفرت مورداً مالياً لا يستهانُ بهِ، هذا إلى جانب مصادر أخرى للدخل من الممكن أن تضطلع بدورٍ ملموسٍ في توفير العوائد المالية للدولة، وبالتالي للمجتمع العراقي بُغية تحسين وضعه المعيشي ..

9. استثمار الغاز المصاحب للنفط وخاصةً من الحقول الجنوبية بدلاً من حرقه هدراً دون فائدةٍ تُذكر، وبالتالي من الممكن الاستفادة منه في توفير المورد المالي فضلاً عن تقليل الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق وعدم استغلال هذا المورد الطبيعي، إذ أن استغلال هذا المورد المهم سيعود على العراق بالفائدة الكبيرة خصوصاً إذا ما علمنا أن العراق يمتلك المقومات التي تُؤهِلهُ للعبِ دورٍ مهمٍ في مجال استثمار الثروة الغازية" كالاحتياطي الغازي الكبير الذي يقدر ب 112 تريليون قدم مكعب وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد النفط من حيث الأهمية والاحتياطي، وهذا الأخير يشكل 1.7 % من مجموع الاحتياطي العالمي المعروف، واضعاً العراق في المرتبة 12 في سلم الدول التي تمتلك أكبر مخزون من الغاز في العالم "[17].

ومن المؤمل إن يفتــح "استغلال الغاز العراقي بنوعيه المصاحب والمستقل أفاقاً جديدةً نحو تطوير مجموعةٍ من الصناعات النظيفة، ناهيك عن تزايد الطلب علية لتوليد الكهرباء، فضلاً عن أمكانية الاستفادة من المزايا الاقتصادية النسبية المفترضة للعراق في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات التحويلية كثيفة الطاقة كصناعة الحديد، الأسمدة والألمنيوم ومن الممكن النهوض بها وجعلها صناعات ناجحة اقتصادياً عبر ما توافره من فرص العمل وتحسين مستوى الدخول وتمويل الإنفاق العام "[18]..

10. الاستفادة من تجارب الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في مجال تنويع المصادر، كدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ "تمتلك الإمارات صناديق الثروة السيادية التي استهدفت من خلالها تحقيق التنمية المستدامة والعدالة التوزيعية بين الأجيال دون الاقتصار على تحقيق الاستقرار الاقتصادي فقط، لذلك نجد وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2008، تنوع استثماراتها داخلياً وخارجياً فضلاً عن تنويع مصادر الدخل الوطني، وبناء قاعدة زراعية وصناعية وبنية تحتية متقدمة"[19].

كما توسعت الإمارات في مجال الاستثمارات نظراً "لبُنيتِها الحديثة والمتكاملة والتي جعلت منها بيئة استثمارية واعدة كوسائل الاتصال والمواصلات والموانئ والمطارات، والخدمات اللوجستية ذات التنافسية العالية وإبرام الاتفاقيات الخاصة بحماية الاستثمارات وتشجيعها وامتلاكها لأكثر من 30 منطقة حرة تتيح التملك الكامل المشاريع الاستثمارية وحرية تحويل الأرباح بنسبة 100%[20].

وبالفعل فقد عمِلت الإمارات على تنويع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية وخاصة النفطية منها، وكما في الجدول (5) الذي يوضح ذلك .

وبالتالي الابتعاد عن فخ الاقتصاد ألريعي الذين أصاب الاقتصاد العراقي نظراً لاعتمادهِ الكامل على العوائد النفطية التي جعلت منه اقتصاداً ريعياً بامتياز، ناهيك عن عدم استغلال الفرصة التي سنحت للعراق خلال

الفترة التي شهدت زيادة إيراداته وخصوصاً بعد العام 2003 ولغاية 2014 قبل أن تشهد أسواق النفط العالمية انخفاضاً في أسعارها.

جدول (5)

نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2013)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات النفطية% من الإيرادات العامة	74	77	77	82	77	70	52	60	69	68	64

المصدر : حيدر شلب وشكه، إيرادات النفط في العراق وإمكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، 2015، ص94.

وكما في الشكل (6)

الشكل (6)

نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2013)

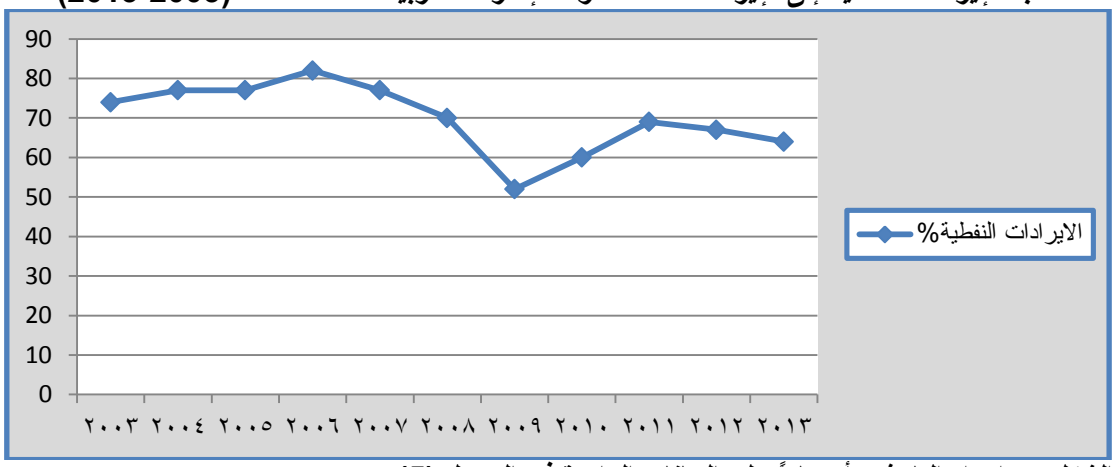

الشكل من اعداد الباحثين أعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (5)

من الجدول (5) والشكل (6) أعلاه نجد أن أقصى ما وصل إليه اعتماد الإمارات على الإيرادات النفطية كان نسبة 77%، أعوام 2004، 2005، 2007.. وادني ما وصل إليه هو نسبة 52% عام 2009، ومن الجدير بالذكر أن جميع النسب الواردة في الجدول أعلاه هي اقل مما تم تسجيله في العراق ولنفس السنوات التي سبق وذكرناها في الجدول (1) من المحور الأول ..

بالرغم من أن موارد العراق البشرية والمادية التي سبق وذكرنا في هذا المحور، تفوق ما لدى دولة الإمارات ولكن رغم ذلك بقي اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل موازناته يفوق نسبة 90% ...

كما سبق وذكرنا في الجدول (1) في الوقت الذي لا تزخر فيه دولة الإمارات بمقومات تنمية كالتي لدى العراق .. لكن الواقع يعكس لنا صورة مغايرة لمن تميل له الكفة في تحقيق التنوع في مصادر الدخل، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالمقارنة مع العراق، وكما في الجدول(6)، الذي يوضح ذلك .

جدول (6)

إجمالي الناتج المحلي للعراق والإمارات للمدة (2005-2014) (مليار دولار الأمريكي) (*)

السنة / الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العراق	49,955	65,140	88,840	131,614	111,661	138,517	185,750	218,001	232,497	220,506
النمو السنوي %	4.4	10.2	1.4	6.6	5.8	5.5	10.2	12.6	8.4	6.4-
الإمارات	124	148	181	222	258	315	254	286	347	372
النمو السنوي%	8,8	9,6	4,9	9,8	3,2	3,2	5,2-	1,6	4,9	4,7

الجدول من اعداد الباحثين اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، http://data.albankaldawli.org/indicator

وكما في الشكل (7)

* تم جبر الكسور العشرية إلى أعداد صحيحة.

الشكل (7)

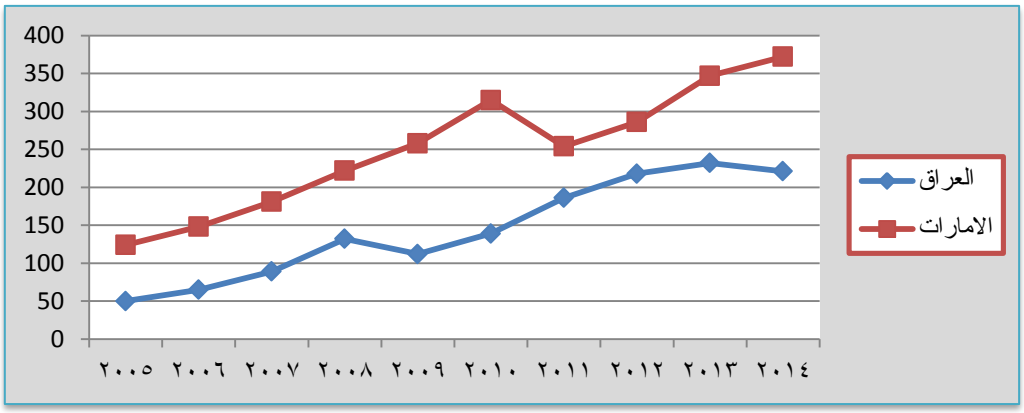

الشكل من اعداد الباحثين أعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (6)

من الجدول (6) والشكل (7) أعلاه يتبين لنا بوضوح مدى التناقض الحاصل فيمن ينبغي أن يتفوق ويسجل معدلات عالية على صعيد الناتج المحلي الإجمالي وهو العراق، على نظيره (دولة الإمارات العربية المتحدة)، نظراً لما يمتلكه العراق من مقومات بشرية ومادية تؤهله لذلك، لكن يبدو أن ما يمتلك العراق من مقومات بقيت ولازالت غير مستغله، إذ لم يستفد منها بالشكل المطلوب باستثناء النفط وحتى عوائد هذا الأخير لم يُسخرها العراق باتجاه تنمية باقي قطاعاته الاقتصادية وتوفير سبل النهوض بها وتطويرها، وما المقارنة السابقة بينه وبين نظيره الإماراتي إلا خير دليل على ذلك، إذ فاق الناتج المحلي الإجمالي للإمارات (المتنوع المصادر نظراً لاعتمادها على النفط بنسب تقل بكثير عما تم تسجيله في العراق طيلة السنوات الممتدة من عام 2003 ولغاية 2013 كما سبق وذكرنا في الجدول (5))، ما تم تسجيله في العراق طيلة السنوات الممتدة من عام 2005 ولغاية العام 2014 وبالتأكيد كان لعديد العوامل التي مر بها العراق طيلة المذكورة المذكور انفاً اليد الطولي في التراجع الذي شهدته إيرادات العراق بالمقارنة مع دولة الإمارات .

11. اخيراً لابد من التأكيد على إن جميع النقاط المطروحة آنفا يجب أن يرافقها تعاون وتعضيد من قبل أبناء الشعب بالتوعية وغرس ثقافة الترشيد في نفوسهم، فعلى سبيل المثال بالإمكان رفع أسعار الماء والكهرباء والسلع غير الضرورية وبالتالي إجبار المستهلك على ترشيد استهلاك هذه السلع والخدمات فعند ذلك يمكن القول أن رفع أسعارها سيساهم في ترشيد استهلاكها إلى الحد الذي يساعد على تمتع الجميع بهذه الخدمات خصوصاً الماء والكهرباء أولاً، وثانياً بالإمكان توفير المورد المالي الذي سيساهم بشكل أو بأخر في تمويل الموازنة العامة للدولة.

المحور الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. إن الاعتماد على المورد الواحد (النفط في حالة العراق)، كسبيلٍ وحيدٍ لتمويل الموازنات السنوية، ينطوي على العديد من المخاطر والتحديات التي من الممكن بل ومن المرجح أن تواجه البلد الريعي بسهولةٍ تامة، خاصة في ظل الأوضاع ألراهنه التي تشهد انخفاض أسعار النفط، ناهيك عن أن العراق لم يضع في الاعتبار ما يمكن أن يُصيب هذه الأسعار من انخفاض وما هي التبعات المترتبة على ذلك، فضلاً عن تفشي العديد من الظواهر السلبية التي رافقت الوضع الامني غير المستقر في العراق كمشكلة الفساد المالي والإداري وغيرها والتي حالت دون أدنى شك من الاستفادة من مقومات التنمية العديدة التي يمتلكها العراق سواء كانت بشرية أم مادية.
2. أن ما شهدَهُ العراق من استمرار الاعتماد على الريع النفطي، يشبه إلى حدٍ كبير ما أصاب الشعب الهولندي بعد اكتشافه للنفط في المياه الإقليمية التابعة له من بحر الشمال، إذ استمر من ذلك الوقت بالاعتماد على الريع النفطي فقط إلى أن استفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج، فأطلِق على هذه الظاهرة مصطلح المرض الهولندي، الذي أصاب العراق مادام مستمرا بانتهاج سياسة الاتكال على المورد الواحد.
3. أن تنويع مصادر الدخل في العراق أضحى ضرورة لابد منها خاصة في ظل الانخفاض الذي شهدتهُ أسعار النفط منذ العام 2014، وحتى في ظل عدم انخفاض أسعار النفط فان الاحتياط والاستعداد لهذا الانخفاض على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة في ظل اقتصاد البلد الريعي المُستورد بسهولة للازمات التي تصيب العالم الخارجي، كونهُ يعاني من التبعية المفرطة لهذا العالم، ويتأثر بما يصبهُ من تحسنٍ أو ضررٍ، دون أن يمتلك الشخصية المستقلة بذاتها عن غيره.

التوصيات

1. تنويع مصادر الدخل العراقي، خصوصاً وان العراق يمتلك المقومات اللازمة لذلك، فهناك المورد البشري المتزايد باستمرار، وهناك الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، فضلاً عن القِطاعات الاقتصادية التي من المؤكد أن النهوض بها سيوفر المورد المالي الذي يغطي جزءً لايُستهانُ بهِ من الموازنة العراقية كالقطاع الزراعي، الصناعي، السياحي،

فضلاً عن إنشاء صناديق الثروة السيادية ومكافحة الفساد المالي والإداري والاهتمام بنشر ثقافة التوعية والترشيد للخدمات لضمان ديمومتها وتقليل المصاريف الحكومية اللازمة لتوفيرها.

2. الاستفادة من تجارب بعض الدول النفطية في مجال تنويع مصادر الدخل، ومن الجدير بالذكر أن العراق بامتلاكه للثروات البشرية والمادية التي حباه الخالق جلت قدرته بها، مؤهلٌ لاحتلال مكانه متميزة إلى جانب الدول التي استطاعت الاستفادة من الموارد المتوفرة لديها لتحقيق نتائج متميزة على صعيد تنويع مصادر الدخل كدولة كالإمارات العربية المتحدة وغيرها.

الهوامش

1- صالح ياسر، ورقة سياسات، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2013، ص21.
2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، المطابع المركزية، العراق، 2009، ص45.
3- مهدي الحافظ، العراق، نبوءات الأمل، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى بغداد، 2013 ص40.
4- حسن لطيف ألزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، العراق 2013، ص 94.
5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، ص56.
6- حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص 78.
7- رافع احمد حسن، الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي ،، دراسة تجارب دولية ،، ومحاولة تطبيقها في العراق رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص54.
8- جريدة الوقائع العراقية، العدد (4074)، قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008، ص1.
9- المرض الهولندي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني، ar.wikipedia.org/wiki/المرض_الهولندي.
10- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان-الجزائر، 2011-2012، ص66.
11- شكوري سيدي محمد، المصدر السابق، ص21.
12- حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص 102.
13- سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011، ص22. بحث على الموقع الالكتروني www.cbi.iq/documents/Sahar_1.pdf .
14- رافع احمد حسن، مصدر سابق، ص8، 9.
15- رافع احمد حسن، مصدر سابق، ص150.
16- أسامة دياب، السياحة الضريبية، مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص4.
17- عماد خليل عيدان، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص52.
18- احمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2011، ص9. على الموقع الالكتروني iraqieconomists.net/ar
19- واثق علي محي المنصوري، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2012، ص188.
20- اقتصاد الإمارات، مجلة فصلية، وزارة الاقتصاد، العدد19، الإمارات، 2015، ص44.

.....
.....
.....